لقاء أمريكي أوروبي أوكراني اليوم بلندن لبحث مقترحات إنهاء الحرب

«الكرملين»: بوتين مستعد لمناقشة مقترح زيلينسكي الأخير

فلاديمير بوتين

من الجولة السابقة من المفاوضات بشأن الحرب في أوكرانيا التي عقدت الأسبوع الماضي في باريس

«وكالات» : يرتقب أن يعقد مبعوثون أمريكيون اجتماعاً اليوم الأربعاء في لندن مع مسؤولين أوكرانيين وأوروبيين لبحث سبل إنهاء الحرب في أوكرانيا.

ومن المتوقع أن يمثل الولايات المتحدة في المفاوضات وزير الخارجية، ماركو روبيو، والمبعوث الرئاسي الخاص ستيفن ويتكوف والمبعوث الخاص لأوكرانيا كيث كيلوغ.

وسيشارك في المشاورات ممثلون عن أوكرانيا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، على مستوى وزراء الخارجية ومستشاري الأمن القومي.

وكان الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، قد أعلن الاثنين أنه من المقرر أن يلتقي مفاوضون من الولايات المتحدة وأوكرانيا وبريطانيا وفرنسا في لندن الأربعاء المقبل لإجراء جولة أخرى من المحادثات بشأن إنهاء الحرب الروسية على أوكرانيا.

وكتب زيلينسكي في تغريدة على موقع «إكس»: «نحن مستعدون للمضي قدما بشكل بناء قدر الإمكان، تماما كما فعلنا من قبل، لتحقيق وقف إطلاق نار غير مشروط، يعقبه إقامة سلام حقيقي ودائم».

كما أشار زيلينسكي إلى أنه تحدث إلى رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر.

يأتي ذلك بعد جولة من المحادثات عقدت في باريس الأسبوع الماضي، وشهدت لقاء وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو والمبعوث الخاص ستيف ويتكوف مع سياسيين أوروبيين، بمن فيهم وزير الخارجية الأوكراني أندريه سيبيها.

وتضغط إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أجل وقف إطلاق النار في الصراع المستمر منذ ثلاث سنوات، واستأنفت المحادثات الثنائية مع روسيا وسط مخاوف أوروبية من أن تضطر أوكرانيا إلى تقديم تنازلات كبيرة لوقف القتال.

وفي الوقت نفسه، تقود فرنسا وبريطانيا ما يسمى بـ«تحالف الراغبين» الذي يهدف إلى تأمين وقف محتمل لإطلاق النار وتعزيز وضع أوكرانيا.

من جهة أخرى قال الكرملين أمس الثلاثاء، إن روسيا مستعدة لدراسة اقتراح الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لوقف الهجمات المتبادلة على البنية التحتية المدنية في كلا البلدين.

وذكر دميتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين، أن الموضوع معقد وأن الرئيس فلاديمير بوتين مستعد لمناقشته. لكنه أبلغ للصحفيين أيضاً بعدم وجود خطط ملموسة حالياً لإجراء محادثات بين روسيا وأوكرانيا.

ويتعرض كلا الجانبين لضغوط لإحراز تقدم نحو إنهاء الحرب في أوكرانيا والتي دخلت الآن عامها الرابع، وذلك بعد تهديد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأسبوع الماضي بالتخلي عن محاولات التوصل إلى اتفاق.

الجيش الروسي على جبهات القتال في كورسك

وقال زيلينسكي الإثنين، إن أوكرانيا مستعدة لأي شكل من أشكال المناقشة من أجل إنهاء الهجمات على المنشآت المدنية.

وأضاف، «تصر أوكرانيا على اقتراحها بعدم ضرب الأهداف المدنية على الأقل. ونتوقع رداً واضحاً من موسكو... نحن مستعدون لأي حوار حول كيفية تحقيق ذلك».

وعندما سئل بيسكوف عن رد الكرملين، قال إن الموضوع بحاجة إلى مناقشة مع الأخذ في الاعتبار تجربة وقف إطلاق النار لمدة 30 ساعة خلال عيد القيامة والذي أعلنه بوتين في مطلع الأسبوع.

ولم يحدد بيسكوف العلاقة بين الأمرين. ويتهم كل طرف الآخر بانتهاك هدنة عيد الفصح لعدد لا يُحصى من المرات، وبعدم الالتزام بوقف جزئي لإطلاق النار توسطت فيه الولايات المتحدة الشهر الماضي يتعلق بمهاجمة أهداف للطاقة، مثل شبكات الكهرباء ومصافي النفط.

وأضاف بيسكوف، «في الواقع، شرح الرئيس مدى تعقيد هذا الموضوع حين أجاب على أسئلة الصحفيين. أي أنه إذا تحدثنا عن منشآت البنية التحتية المدنية، فعلينا التمييز بوضوح بين الحالات التي يمكن أن تعتبر فيها هذه المنشآت هدفاً عسكرياً، والحالات التي لا يمكن أن تكون كذلك فيها».

ونقل عن بوتين قوله، إن منشأة مدنية قد تصبح هدفاً عسكريا إذا اجتمع فيها مقاتلون أعداء. وأضاف بيسكوف «لذلك، هناك تفاصيل دقيقة هنا من المنطقي مناقشتها».

من جهة أخرى أفادت صحيفة «نيويورك بوست»، نقلاً عن مسؤول أميركي، أن خطة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لتسوية النزاع الأوكراني سلمياً، قد تتضمن بنداً بشأن نشر قوات أوروبية على الأراضي التي تسيطر عليها كييف.

ووفقاً لما نشرته الصحيفة قال مصدرها: «أصعب شيء (في الخطة) هو كيف ستبدو قوات الأمن، نحن نسميها قوات الحفاظ على الاستقرار، إنها جزء من الضمانات الأمنية التي يريدها الأوكرانيون، ونأمل أن يحصلوا عليها».

وأشارت «نيويورك بوست» إلى أن الإدارة الأمريكية تنظر في مسألة إنشاء «لجنة مشتركة»، تتضمن ممثلين عن روسيا وأوكرانيا ودولة ثالثة غير تابعة لحلف شمال الأطلسي، لمراقبة عملية وقف إطلاق النار، وقد تشارك الولايات المتحدة في هذه العملية، ولكن ليس «كقوة عسكرية على الأرض، وإنما كقوة مالية، جنباً إلى جنب مع الدولة الثالثة».

كما أوردت الصحيفة أن من المرجح تخلي السلطات الأوكرانية عن «20% من أراضيها إذا كان هذا يعتبر اعترافاً بالأراضي بحكم الأمر الواقع، وليس بحكم القانون».

وكانت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، قد أكدت في 9 أبريل أن الوجود العسكري الأجنبي لأي دولة في أوكرانيا سيعتبر تهديداً لروسيا، وسيؤدي إلى نشوب صراع مباشر مع الناتو، وفي 12 مارس، قال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إن وجود قوات الناتو تحت أي علم وبأي صفة على الأراضي الأوكرانية يشكل تهديداً لروسيا، وموسكو لن تقبل بذلك تحت أي ظرف من الظروف.

من ناحية أخرى فيما تتواصل حرب المسيرات بين روسيا وأوكرانيا، قالت القوات الجوية الأوكرانية، أمس الثلاثاء، إن روسيا أطلقت 54 طائرة مسيرة خلال هجوم شنته الليلة الماضية.

وأضافت أنها أسقطت 38 طائرة مسيرة، بينما لم تصل 16 طائرة مسيرة أخرى إلى أهدافها بسبب التشويش الإلكتروني على الأرجح.

ومن جانبها، ذكرت وكالة الإعلام الروسية، أمس الثلاثاء، نقلا عن بيانات وزارة الدفاع أن وحدات الدفاع الجوي الروسية دمرت 10 طائرات مسيرة أوكرانية خلال الليل وأسقطت نصفها فوق شبه جزيرة القرم.

وأعلن سفير المهام الخاصة في وزارة الخارجية الروسية، روديون ميروشنيك، في تصريح لوكالة «تاس»، أن القوات الأوكرانية قصفت منشآت الطاقة في عدة مقاطعات روسية أكثر من 140 مرة منذ دخول قرار وقف الضربات على منشآت الطاقة حيز التنفيذ.

وقال ميروشنيك: «منذ 18 مارس، وهو اليوم الذي دخلت فيه الاتفاقيات حيز التنفيذ، شنت تشكيلات كييف المسلحة 144 ضربة على منشآت الطاقة (الروسية)».

وفي وقت سابق، أفاد ميروشنيك لوكالة «تاس» بأن القوات المسلحة الأوكرانية هاجمت منشآت الطاقة في المناطق الروسية نحو 10 مرات في اليوم، من 14 أبريل وحتى 20 أبريل، وخلال أسبوع تم رصد 36 هجوماً للعدو على منشآت الطاقة الروسية.

من الجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، قدم في 18 مارس اقتراحاً لأطراف النزاع بالتخلي المتبادل عن الهجمات على مرافق البنية التحتية للطاقة لمدة 30 يوماً، وكان رد فعل الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إيجابياً على هذه المبادرة، وأعطى القوات الروسية تعليمات بهذا الشأن، وفي وقت لاحق قال فلاديمير زيلينسكي إن أوكرانيا ستدعم اقتراح وقف الهجمات على منشآت الطاقة.

ماسك وفريقه يفحصون سجلات وزارة العدل لرصد المهاجرين

ترحيل المهاجرين من أمريكا

«وكالات» : في خطوة جديد لتتبع المهاجرين غير الشرعيين، تمهيدا لترحيلهم، حصل ممثلو هيئة الكفاءة الحكومية بقيادة إيلون ماسك (DOGE) على إذن بالوصول إلى نظام شديد الحساسية تابع لوزارة العدل الأمريكية، يحتوي على معلومات تشمل عناوين وسجلات قضايا ملايين المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، وفقا لوثائق حصلت عليها صحيفة «واشنطن بوست».

ويُستخدم هذا النظام المعروف باسم نظام المحاكم والاستئناف التابع للمكتب التنفيذي لمراجعة الهجرة (ECAS) لتخزين سجلات المهاجرين الذين تعاملوا مع نظام الهجرة الأمريكي، مع تفاصيل أسمائهم وعناوينهم وشهاداتهم السابقة في محاكم الهجرة وأي سجل لتعاملهم مع جهات إنفاذ القانون.

وينص موقع وزارة العدل الإلكتروني على أن «ECAS يدعم دورة حياة قضية الهجرة الكاملة» من خلال حفظ «جميع السجلات والوثائق المتعلقة بالقضية إلكترونيًا».

وحصل فريق من حوالي ستة «مستشارين» من هيئة كفاءة الإنفاق على موافقة من كبار المسؤولين في الوزارة يوم الجمعة للوصول إلى نظام ECAS، وفقا للوثائق التي اطلعت عليها الصحيفة.

وتظهر الوثائق أن موظفي وزارة العدل تلقوا تعليمات بالبدء في إعداد حسابات ECAS لفريق DOGE، بمن فيهم آدم هوفمان، الموظف السابق في صندوق التحوط، بالإضافة إلى بايتون ريلينج وجون كوفال، وكلاهما يعمل في شركة استثمار خاصة مرتبطة بإيلون ماسك.

ويضم الفريق أيضًا ماركو إليز، الذي استقال من الحكومة في فبراير بعد أن ربطته صحيفة وول ستريت جورنال بحساب على وسائل التواصل الاجتماعي نشر منشورات عنصرية وأُعيد تعيينه بعد أن تجاهل ماسك أهمية هذه المنشورات.

ويُعدّ السعي للوصول إلى نظام وزارة العدل أحدث محاولة من إدارة ترامب للتنقيب بشكل أعمق في كميات هائلة من البيانات الفيدرالية لتعزيز جهود الرئيس في الترحيل.

وفي الأسبوع الماضي، طلب مسؤولون في هيئة كفاءة الإنفاق بقيادة ماسك، استخدام قاعدة بيانات حساسة لبرنامج الرعاية الطبية (ميديكير)، تتضمن معلومات صحية شخصية وعناوين، لمساعدة إدارة الهجرة والجمارك في تحديد أماكن الأشخاص الذين تعتقد الإدارة أنهم غير قانونيين في البلاد.

وبناءً على طلب كفاءة الإنفاق، أدرجت إدارة الضمان الاجتماعي أكثر من 6000 مهاجر حي في قائمة الموتى، في محاولة لإجبارهم على ترحيل أنفسهم، متجاوزة بذلك اعتراضات الموظفين المهنيين.

وفي مصلحة الضرائب الأمريكية، وافق المسؤولون هذا الشهر على مشاركة البيانات مع وزارة الأمن الداخلي، مما يشير إلى أن الإدارة قد ترغب في استخدام المعلومات الضريبية للعثور على ما يصل إلى 7 ملايين شخص يُشتبه في وجودهم في البلاد بشكل غير قانوني.

وفي وزارة الإسكان والتنمية الحضرية، يسعى موظفو كفاءة الإنفاق إلى تحديد الأسر ذات الوضع المختلط وطردها، متعهدين بضمان عدم استفادة المهاجرين غير المسجلين من برامج الإسكان العام حتى لو كانوا يعيشون مع مواطنين، وفقًا لما ذكرته صحيفة «ذا بوست».

132 سجيناً يفرون وسط تمرد دموي بسجن في تشاد

المجلس العسكري الحاكم في بوركينا فاسو

«وكالات» : شهدت مدينة منغو في وسط تشاد، مساء يوم الجمعة، حادثة هروب جماعي من سجن شديد الحراسة، تمكن خلالها 132 سجيناً من الفرار، في وقت تزامن مع اندلاع تمرد داخل السجن، أسفر عن مقتل 3 أشخاص وإصابة آخرين، وفقًا لتصريحات السلطات المحلية.

بدأت أحداث التمرد عند الساعة التاسعة والنصف مساء حيث هاجم السجناء مكتب المشرف على السجن وتمكنوا من الاستيلاء على الأسلحة الموجودة فيه، مما أدى إلى نشوب تبادل لإطلاق النار مع الحراس.

في الوقت ذاته، وصل حاكم محافظة غويرا، عبد الله إبراهيم سيام، إلى موقع الحادث حيث أصيب هو الآخر خلال الاشتباكات. وقد صرح حسن سليمان آدم، السكرتير العام للمحافظة، بأن الحادث أسفر عن مقتل 3 أشخاص وإصابة آخرين، بينما تمكن 132 سجينًا، جميعهم من سجناء الحق العام، من الهروب.

أشارت المصادر إلى أن السجناء تمردوا بسبب الظروف السيئة في الاحتجاز، حيث اشتكوا من نقص الطعام، وهو ما دفعهم للثورة في تلك الليلة.

سلطت هذه الحادثة الضوء على التحديات التي يواجهها نظام السجون في تشاد، والذي يعاني من نقص في الموارد وتدهور في بنيته التحتية.

وعلى الرغم من أن سجن منغو تم تصنيفه كمرفق عالي الأمن، فإن الحادث أثار العديد من التساؤلات حول فعالية النظام الأمني في السجون التشادية.

فقد تم بناء هذا السجن منذ أقل من 10 سنوات، مما يزيد من التساؤلات حول الخلل في نظام الأمن وعدم كفاءة إدارة السجون في البلد.

في حين صرح وزير العدل التشادي، يوسف توم، بأنه سيزور منغو في أقرب وقت للحصول على تفاصيل دقيقة حول الحادث، دعا إلى التحقق من الأرقام